الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

السبت 03 أكتوبر 2020

الفجر

وزارة التعليم ترفع نسبة تفقد الانترنيت في إطار التعليم عن بعد

الدفع الإلكتروني لرسوم التسجيل والإقامة الجامعية للناجحين في الباك

■ أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، عن توقيع اتفاقيتين، بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

وحسب بيان لوزارة التعليم العالي، فقد أشرف عبد الباقي بن زيان، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، رفقة بومزار إبراهيم، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وبحضور إطارات من الوزارتين، على التوقيع على اتفاقيتين، الأولى بخصوص، تحسين الربط الشبكي ورفع نسبة تدفق الأنترنت، وهذا لأغراض تعليمية ولتحقيق التواصل التفاعلي ما بين الأساتذة والطلبة.

واوضح ذات البيان "انه هذه الإتفاقية ستمكن الطلبة من الاستفادة من خدمات الأنترنت في مجال نمط التعليم عن بعد، ومن ولوج المواقع التعليمية، وسهولة تحميل الدروس والاطلاع عليها عن طريق الخط، وكذا الاستفادة من هذه الخدمات في مجال التسيير والحوكمة الجامعية.: أما الاتفاقية الثانية فبخصوص التسهيلات التي تمنحها اتصالات الجزائر لفائدة الناجحين في البكالوريا 2020، والذين يجري تسجيلهم حصريا هذه السنة على الخط، نظرا للوضعية الصحية التي تعيشها البلاد، ويتعلق الأمر بالدفع الإلكتروني لرسوم التسجيل والإقامة الجامعية وغيرها من العمليات الأخرى.

■ حفيظة نورة

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

في تصنيفات تعتمد جودة البحث العلمي

جامعة 8 ماي بقالمة تتقدم وطنيا و دوليا

قالت جامعة 8 ماي 1945 بقالمة في بيان لها يوم الخميس، بأنها أحرزت تقدما مشجعا على لائحة التصنيفات الوطنية و الإقليمية و الدولية برسم سنة 2020، مؤكدة بأن النجاح المتواصل هو ثمرة عمل جاد منذ عدة سنوات مضت.

و قد احتلت جامعة قالمة المرتبة التاسعة وطنيا حسب التصنيف الدولي «واب طرونسبور رانكينغ» الصادر في 21 جويلية 2020، من مجموع 106 مؤسسة جامعية، إذ يتمحور هذا التصنيف المهم حول عدد الاقتباسات للمنشورات في مجلات علمية ومصنفة وكذلك جودة منتوج البحث العلمي.

كما تصدرت 8 ماي وطنيا باحتلالها المرتبة الأولى و مرتبة جيدة في مصف 400-600 على المستوى العالمي حسب التصنيف الدولي « تي.أش.أو 2020» الصادر في 22 أفريل 2020 والذي يهتم بمدى مساهمة المؤسسات الجامعية على مستوى العالم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المسطرة من طرف هيئة الأمم المتحدة، وفي نفس التصنيف احتلت جامعة قالمة المرتبة الثالثة مغاربيا والثانية عشر إفريقيا والرابعة عشر عربيا.

أما في التصنيف الدولي «واب ميتريكس» للجامعات العالمية فقد احتلت المرتبة الخامسة عشر وطنيا من بين 104 جامعة جزائرية في نسخة جويلية 2020 و تقدمت بستة مراكز عن تصنيف جانفي 2020 أين احتلت المركز 21، وباثني عشر مركز عن تصنيف جانفي 2018 أين احتلت المركز 27.

ويعتبر هذا التصنيف من أبرز التصنيفات العالمية إذ يضم أكثر من 30000 جامعة تابعة لأكثر من 200 دولة، ويتمحور حول مؤشرات أكاديمية صارمة تتعلق أساسا بجودة إنتاج البحث العلمي، ومدى قدرة المؤسسة الجامعية على نشر العلم والمعرفة عبر الانترنت.

أما في التصنيف الدولي «يوني رانكينغ» نسخة جويلية 2020 فقد احتلت الجامعة المرتبة الثالثة عشر وطنيا من بين 91 جامعة جزائرية، متقدمة بأربع مراتب مقارنة مع نسخة فيفري 2020، بعد ان احتلت الرتبة 27 في نسخة جويلية 2018، وهو ما يعتبر سابقة وتقدما رائعا لهذه الجامعة الفتية.

أما على المستوى القاري وحسب نفس التصنيف لنسخة جويلية 2020، صنفت جامعة 8 ماي 1945 بقالمة من بين أحسن 100 جامعة إفريقية، بعدما كانت غائبة تماما عن قائمة أحسن 200 جامعة إفريقية في سنة 2018.

كما عززت جامعة قالمة موقعها في تصنيف صفحات الفايس بوك الجامعية لسنة 2020، و تقدمت إلى المرتبة 18 وطنيا من بين 77 جامعة جزائرية مدرجة في هذا التصنيف، بعد أن كانت في المرتبة 21 سنة 2019 .

فريد.غ

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

سكيكدة

الجامعة تتدعم بملحقة لكلية الطب

ستتدعم جامعة "20 أوت 55" بسكيكدة، بملحقة تابعة لكلية الطب في قسنطينة، قبل نهاية السنة المقبلة، بعد أن أعطت الوزارة الوصية موافقتها على الأمر، حسبما كشف عنه مدير الجامعة البروفيسور سليم حداد. أشار المدير، خلال تصريح أدلى به لممثلي وسائل الإعلام، على هامش الاجتماع الذي انعقد أول أمس، بمقر الولاية، وخصص لمناقشة الدخول المدرسي والجامعي، اتخاذ كل الترتيبات والإجراءات الضرورية لفتح هذا الفرع الطبي، وأن جهودا تبذل لإتمام ما تبقى من البروتوشات، حتى تكون هذه الملحقة جاهزة قبل نهاية السنة المقبلة، مضيفا أن فتح هذه الأخيرة ستكون مكسبا هاما لسكان الولاية. فيما يخص جديد قطاعه، أكد مدير الجامعة، أن جامعة سكيكدة تدعمت بمخبر جديد للبحث، مختص في التحاليل البتروكيماوية والمراقبة الصناعية، يعد الأول من نوعه على المستوى الوطني، وهو مجهز بأحدث التجهيزات والمعدات المتطورة، مشيرا إلى أن هذا الأخير، يتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 2000 متر مربع، ويضم بناية من خمس طوابق مزودة بـ20 مخبرا، حيث بلغت تكلفته المالية 300 مليون دينار، بتمويل من المركز الوطني للبحث العلمي، وسيتم تدشينه قبل نهاية السنة الجارية، إضافة إلى مخبر آخر سيدخل الخدمة في الأيام المقبلة، مختص في تشخيص المصابين بوباء "كورونا" (كوفيد 19)، وسيقوم بتأطيره إطارات من المخبر الوطني في التسيير التكنولوجي بقسنطينة، ومن معهد "باستور"، فيما تكفلت المديرية العامة للبحث العلمي بتمويله.

• **بوجمعة ذيب**

الخبر
EL KHABAR

الفراغ القانوني يعرقل تحقيق المطلب

"كناس" يفتح ملف المستحقات المالية للأساتذة مقابل الدروس عن بعد

● الناطق الرسمي لـ"كناس" لـ"الخبر": "سنتقدم بطلب للوزارة من أجل تسوية انشغالات الأساتذة"

● كشف الناطق الرسمي لمجلس أساتذة التعليم العالي "كناس"، شاذلي سعدودي، لـ"الخبر"، عن طرح التنظيم لانشغال الأساتذة حول مستحقاتهم المالية مقابل إيداعهم لدروس التعليم عن بعد، خاصة مع استئناف الأساتذة للتعليم الحضوري، أين وجدوا أنفسهم يعملون طيلة الوقت دون مقابل، وهو التداخل الذي عمّقه الفراغ القانوني لتسوية مثل هذه الحالات، ووعدت الوزارة بالنظر في المطلب بصيغ بديلة.

وحسب ذات المتحدث، فإن اجتماع الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي نهاية الأسبوع الماضي حول الدخول الجامعي المقبل، كان بمثابة نقطة إيجابية تحسب للوزارة، لأنه لأول مرة تعرض الوزارة خطة لمواجهة ظرف معين بتدابير صارمة ومحكمة وإيجابية لحد ما، وترك المجال للشركاء لإثراء النقاش وتقديم تعديلات وملاحظات.

ويحكم أنهم يمثلون الأساتذة ويتحملون مسؤولية الدفاع عن انشغالهم. وبعد عرض الوزارة لمخططها المتكون من عدة مقترحات في

كيفية الدراسة بعد إعلان الدخول الجامعي وفق التاريخ الذي تحدده الحكومة، فإنه تبيّن أنه في كل الحالات سيكون هناك تزاوج بين التعليم عن بعد والتعليم الحضوري بتقسيم الأفواج والأيام، وسيكون الأستاذ هنا، يضيف المتحدث، يعمل بصفة دائمة يقدم دروسا عند الحضور إلى المؤسسات الجامعية ومطلوب منه تحضير دروس أيضا وإيداعها في المنصة الرقمية حتى ينقلها الطلبة. فإذا كانت الأشهر الماضية حالة استثنائية للأستاذ الذي قدم الدروس للطلبة عبر هذه المنصات لتعويض التعليم الحضوري بسبب جائحة "كوفيد 19"، فإن الأمر سيتغير بعد الاستئناف التدريجي، وعمل الأستاذ بالنمطين فيه الكثير من الجهد ومن ثمة يحتاج إلى مقابل مادي، يضيف ممثل الكناس، وهو ما طرحه الكناس، حسبه، على الأمين العام للوزارة، هذا الأخير الذي أقر بشرعية المطب ووعد بالنظر فيه، واقترح التنظيم، يضيف ممثله، أنه وبناء على الفراغ القانوني لعدم وجود أي نص يشير إلى هذا النمط من التعليم في القطاع كونه جاء بديلا بسبب الظرف الصحي فحسب، فقد اقترحوا أن تكون هناك منح تعوض هذه المستحقات، إلى أن يتم الفصل في هذا وفق مراسيم لاحقا، خاصة أن الوزارة تنوي التوجه إلى تفعيل هذا القرار مستقبلا ولن يكون انتشار كورونا محل استثناء.

وفي ذات اللقاء، طرح التنظيم، حسبه، مطلب إيجاد حلول سريعة لتنقل الأساتذة لأن الوضع صعب للغاية، حيث كان الأساتذة يواجهون هذا الإشكال حتى قبل الجائحة، إلا أن الوضع الصحي أزم الأمر أكثر لدرجة أن المتنقلين إلى الولايات التي يدرسون بها يجدون صعوبة في المبيت بسبب غلق الفنادق. وناشد التنظيم الوزارة أن تجعل حلا ظرفيا، كتخصيص غرف لهم في الأحياء الجامعية، إلى أن يحين الوقت. وتطرح مشاكل الأساتذة بعمق، وعلى رأسها السكن الذي أصبح مشكلا على الوزارة حله. وهنا، كشف الناطق الرسمي للكناس أنهم سيتقدمون بطلب رسمي من أجل لقاء الوزير وفتح الملفات العالقة، يضيف سعدودي.

رشيدة دبوب

الخبر
EL KHABAR

لأن نتائج التحليل تأخذ وقتا طويلا في فرع معهد باستور بقسنطينة

المجلس الولائي لخنشلة يكلف جامعة عباس لغرور بالكشف عن كورونا

● كلف أعضاء المجلس الشعبي الولائي لخنشلة خلال الدورة الأخيرة المنعقدة يومي الأربعاء والخميس الماضيين، مسؤولي جامعة عباس لغرور بالبحث عن إيجاد وسائل علمية للكشف عن فيروس كورونا، بدل إرسال عينات يوميا إلى فرعي باستور بولايتي باتنة وقسنطينة، حيث يظل المرضى ينتظرون النتائج وقد يتم اللجوء إلى تطبيق برتوكول العلاج على المرضى دون التأكد من الإصابة من عدمها. تكليف مسؤولي الجامعة وخاصة القائمين على كلية العلوم والتكنولوجيا بإنشاء مخبر تحليل على فيروس كورونا، جاء قصد وضع الجامعة في رواق البحث وإجراء الاختبارات والكشف عن مختلف الفيروسات والعمل على مد المستشفيات بنتائج تحليل سريعة للمرضى، خاصة المشتبه في إصابتهم بفيروس كورونا، الذين يتم أخذ عينات من دم المشتبه فيهم وإرسالها إلى فرعي معهد باستور بقسنطينة يوميا، ويظل الجميع ينتظر نتائج التحليل التي قد تستغرق أكثر من يومين، ويضطر الطاقم الطبي إلى تطبيق بروتوكول العلاج بمنح المريض دواء "كلوروكين" دون التأكد مائة في المائة من الإصابة.

أعضاء المجلس الولائي أكدوا وبإلحاح ضرورة مواكبة الجامعة بالولاية لكل التطورات العلمية التي شرعت فيها بعض جامعات الوطن والتي صارت قطبا فعالا في البحث العلمي، من خلال مساعدة المصالح الصحية في الكشف عن مختلف الفيروسات والأمراض وتمنوا أن يحذو طلبة كلية العلوم والتكنولوجيا هذا المسار لتكون الجامعة قاطرة التنمية المحلية.

ط. بن جمعة

الخبر
EL KHABAR

الأغواط

غضب لدى عمال الإقامات الجامعية

● احتج عمال عدة إقامات جامعية أمام مقر مديرية الخدمات الجامعية بالأغواط استجابة للإشعار الذي قدمته الفروع النقابية التابعة للإتحاد العام للعمال الجزائريين. وأرجع المحتجون وقفتهم الإحتجاجية إلى "إنتهاج الإدارة سياسة التهميش والإقصاء وممارسة كل الضغوطات والتعسفات في حق الموظفين والعمال"، مهددين في حال عدم الإستجابة لمطالب العمال والموظفين وفتح حوار حقيقي وجاد على جميع المستويات بالدخول في إضراب لمدة ثلاثة أيام أسبوعيا متجددة. مطالبين في هذا السياق الإدارة بالتدخل لوضع حد لهذه المشاكل الداخلية.

ب. وسيم

أخبار اليوم
AKHBAR ELYOUM
www.akhbarelyoum-dz

حافظت على تصدرها للمرة الثانية على التوالي

جامعة المسيلة الأولى وطنياً و248 عالمياً

حافظت جامعة محمد بوضياف بالمسيلة على تصدرها للجامعات الجزائرية للمرة الثانية على التوالي على المرتبة الأولى وطنيا في آخر تصنيف لشهر سبتمبر الجاري للموقع العالمي الاسباني الشهير "ويبومتريكس" (webometrics) والمتخصص في تصنيف الجامعات العالمية، حيث حصدت جامعة المسيلة المرتبة الأولى وطنيا، والمرتبة 248 عالميا وذلك من بين 3078 جامعة عالمية شملها التصنيف، وحسب البروفيسور كمال بدراي مدير جامعة المسيلة فإن هذا التصنيف يعتمد على سالمستودع المؤسساتي للجامعة" وعلى " حجم المقالات والأبحاث العلمية المودعة"، بالإضافة إلى أطروحات الدكتوراه والماجستير، ومختلف المداخلات العلمية المدرجة ضمن التظاهرات العلمية الوطنية والدولية التي تنظمها الجامعة. مؤكدا أن جامعة المسيلة تسعى دوما للريادة في مجال رقمنة نشاطاتها البيداغوجية والعلمية، وتسعى لأن تكون جامعة نموذجية في مجال الرقمنة على المستوى الوطني.

وحسب ما أوردته خلية الاتصال والإعلام والعلاقات العامة بجامعة المسيلة، في بيان تلقت "أخبار اليوم" نسخة منه، فقد أوضح البروفيسور كمال بدراي أن جامعة المسيلة ستطلق الجامعة الرقمية وهي منصات الكترونية يتم العمل بها في كافة النشاطات البيداغوجية والإدارية، كما يوجد في خزانها الرقمي أكثر من 3600 درس ونشاط بيداغوجي على منصة moodle واكثر من 150 درس مرئي على منصة mooc.

للإشارة فإن جامعة المسيلة تحصي أكثر من 35 ألف طالب موزعين عبر 7 كليات ومعهدين وطنيين و35 قسم في 11 ميدان تكوين و42 شعبة في 69 تخصص في مستوى الليسانس و102 تخصص في مستوى الماستر يؤطرهم أكثر من 1400 أستاذ دائم بالإضافة إلى 27 مخبر بحث و6 مجلات علمية مصنفة ومحكمة، وأكثر من ألف طالب مسجل في الدكتوراه من النظام الكلاسيكي ونظام (ال.ام.دي).

■ ف. هـ

الفجر

طالبوا رئاسة الجامعة ادماجهم اللامشروط

حاملو الماجستير والدكتورة يعتصمون امام مقر دار الصحافة بتيزي وزو

■ اعتصم حاملو الماجستير والدكتورة بتيزي وزو، اول أمس، امام مقر دار الصحافة مالك ايت عودية، مطالبين رئاسة جامعة مولود معمري توظيفهم وادماجهم في مناصب دائمة، بعدما تبخرت احلامهم في التدريس، حيث وجدوا انفسهم خارج اهتمامات السلطات الوصية. وحسب تصريحات البعض من هؤلاء لـ"الفجر"، فانهم قرروا تنظيم اعتصامهم هذا امام دار الصحافة لنقل صوتهم الى رجال الاعلام مباشرة لتداول مطالبهم وانشغالاتهم، بعدما سبق وان اعتصموا امام مقر رئاسة الجامعة عدة مرات وكذا قرب مقر الولاية، دون ان يتم الانصات لهم من قبل المسؤولين، مؤكدين انهم نجحوا في المسابقات التي نظمتها الوزارة الوصية لولوج عالم التدريس، الا ان العملية بقيت شكلا لا غير. وقد حذر المحتجون من اي تجاهل قد يحصل و الا فانهم سيصعدون من غضبهم لاحقا لغاية التكفل الجاد بمطالبهم.

■ جمال عمير وش

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية تأسست في 11 ديسمبر 1962

المسرح في المدرسة والجامعة والتكوين المهني

تطرّق المقياس الأول، الذي ترأس جلسته أ.د.ليلى بن عائشة، إلى الدور الوظيفي والتحوّلات البنيوية للمسرح الجزائري. وشارك في النقاش أ.د.احسن تليلاني، أ.د محمد لمين بحري، والفنانين سفيان عطية، إبراهيم شرقي، عزوز عبد القادر، وحسين حدو، إلى جانب د.مفتاح خلوف مقرر الجلسة.

وخلص المشاركون في المقياس الأول، إلى ضرورة الاستعانة بمختصين في المسرح في بناء المناهج التربوية، وإدراج المسرح في المنظومة التربوية كطريقة بيداغوجية في تدريس بعض المقاييس، وإدراجه في المقررات الرسمية جميعها، ضمن المقاربات الجديدة في الجيل الثاني من التدريس.

وأوصوا ببعث اتفاقيات بين مؤسسات التعليم والمسار، وتفعيل النشاط المسرحي في المؤسسات التربوية عبر النوادي الثقافية تكوينا وفعلا، ما يتطلب تجهيز المؤسسات التربوية بمسارح صغيرة، مثل تجهيز المخابر، وبعث لجنة مشتركة من مختلف المكاتب الوزارية والمسرحيين والأكاديميين لإعداد مدونة المسرح ضمن المنظومة التعليمية.

من الجانب التنظيمي، يتوجب، بحسب هؤلاء، تحيين القوانين التي تحكم المسارح استجابة للتطلعات الجديدة، وتشكيل إطار تنظيمي يؤطر الممارس المسرحي، والتركيز على قانون الفنان الذي من شأنه أن يحمي الفنان ويحدد واجباته مما سيعطي دفعا له في الإسهام في التحوّلات التي يعرفها المسرح، مع ضرورة حلّ الإشكاليات المتعلقة بالتعاونيات الثقافية والجمعيات.

EL MOUDJAHID

ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR-POSTE

DEUX CONVENTIONS-CADRE POUR RENFORCER LA COOPÉRATION

Deux conventions-cadre ont été signée mercredi à Alger entre le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et Algérie-Poste et une seconde entre Algérie Télécom et le Centre de recherche sur l'information scientifique et technique (CRIST) dans le cadre du renforcement de la coopération et de la coordination entre les deux secteurs.

La cérémonie de signature s'est déroulée sous la supervision du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Abdelbaki Benziane et du ministre de la Poste et des Télécommunications, Brahim Boumzar.

La première convention vise la «définition des conditions générales régissant le service du e-paiement des taxes universitaires par les étudiants au niveau des bureaux de poste, via la carte Eddahabia, outre la facilitation et la numérisation des mesures d'ouverture de CCP au profit des nouveaux bacheliers.

La deuxième convention porte définition du cadre général régissant l'opération de modernisation du réseau académique de recherche relevant du secteur de l'enseignement supérieur.

À cette occasion, le ministre de Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a estimé que la signature des deux conventions «traduit la solidarité gouvernementale efficace qui se hisse à la hauteur des niveaux auxquels nous aspirons tous en termes de modernisation et de développement», ajoutant que cet acquis «permettra d'insuffler un nouvel élan au projet de numérisation du secteur et permettra d'opérer un progrès qualificatif en matière de promotion de l'enseignement à distance et de développement des plate-formes numériques».

M. Benziane a indiqué que cette signature permettra aux nouveaux bacheliers (2020) de faire leurs inscriptions à distance, ajoutant que la champ reste ouvert à l'élargissement de cette convention afin qu'elle touche d'autres prestations au sein du secteur pour faciliter toutes les mesures administratives aux étudiants.

De son côté M. Boumzar a affirmé que cette initiative constitue «un nouveau jalon» pour la coopération et la coordination entre les deux secteurs.

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

M'SILA

L'université Mohamed-Boudiaf dépose 17 brevets d'invention

L'Université Mohamed-Boudiaf de M'sila a déposé 17 brevets d'invention à l'Institut national algérien de la propriété industrielle (Inapi).

Les efforts déployés par les innovateurs de l'université depuis trois années ont pour objectif de mieux valoriser leurs produits. À cet effet, l'Université Mohamed-Boudiaf de M'sila a tracé un programme d'accompagnement à ces chercheurs voulant développer leurs compétences, pour pouvoir transférer leur savoir-faire aux différents secteurs de la société, notamment à l'économie locale et nationale.

Les chiffres rendus publics par le recteur de l'université M. Baddari Kamel, qui ne cesse de soutenir la recherche scientifique, montrent que les chercheurs sont de plus en plus nombreux à songer à la valorisation de leurs inventions, produisant des résultats ciblant des innovations à fort potentiel de création de valeur ajoutée pour l'économie nationale.

L'Université de M'sila démontre que les axes stratégiques de son développement mis en place en 2017 alimentent une politique ambitieuse d'innovation, permettant son usage par les acteurs économiques à la recherche d'un intérêt à leurs entreprises, grâce au développement et la valorisation des compétences.

Il faut noter que le brevet est un titre de propriété qui fait l'objet d'une publication administrative, délivrée par l'Inapi au premier déposant une invention qui doit répondre généralement à trois critères pour être brevetée, à savoir la nouveauté ,l'inventivité et les applications industrielles.

À signaler que le brevet est un moyen de protection des résultats de recherche. Il est aussi une mesure de la capacité d'innovation d'un pays selon M. K. Baddari, recteur de l'Université Mohamed-Boudiaf. Ces efforts déployés par ces chercheurs peuvent collaborer à la mise en place d'un nouveau service ou l'amélioration d'une nouvelle méthode de production dans l'avenir, a ajouté le recteur de l'université.

À noter que l'Université Mohamed-Boudiaf participe à la Conférence internationale des start-up qui se tient ce samedi à Alger.

A. Laïdi

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

La recherche de la croissance économique nous incite à la recherche scientifique

La croissance économique est un enjeu de taille car elle permet au pays d'assurer le bien-être de ses habitants, de participer au développement dans le monde, de contribuer à la réduction des inégalités entre les êtres et la protection de l'environnement, entre autres. Elle se nourrit de plusieurs facteurs de développement parmi lesquels la recherche scientifique dont le rôle est de générer des externalités positives indispensables à la création des richesses. Ce qui nous intéresse dans cette contribution, c'est de montrer dans quelle mesure la recherche scientifique est un levier important de croissance économique. Nous entendons par recherche scientifique toute activité intellectuelle qui se propose de réaliser des découvertes, des innovations et la production des nouvelles connaissances à mettre à la disposition des entreprises pour permettre à la recherche – développement - moteur de croissance — de se réaliser.

La relation entre recherche scientifique et croissance économique peut être vue à travers la théorie de Schumpeter et d'Adams sur le savoir. Ils expliquent que la croissance économique est une succession infinie de cycles de croissance. Le départ d'un cycle est une innovation majeure. Cette innovation va donner lieu à la création d'un cluster d'entreprises dont les conséquences positives sont l'amélioration des perspectives de l'emploi et le pouvoir d'achat des ménages ainsi qu'à la confiance de s'installer.

En quoi la recherche scientifique peut-elle être un facteur de croissance ?

La relation entre recherche scientifique et croissance économique peut être vue à travers la théorie de Schumpeter et d'Adams sur le savoir. Ils expliquent que la croissance économique est une succession infinie de cycles de croissance. Le départ d'un cycle est une innovation majeure. Cette innovation va donner lieu à la création d'un cluster d'entreprises dont les conséquences positives sont l'amélioration des perspectives de l'emploi et le pouvoir d'achat des ménages ainsi qu'à la confiance de s'installer.

L'économie du pays rentre alors dans une période d'expansion qui se poursuivra jusqu'à l'apparition d'un dérèglement économique provoqué par la concurrence qui, à son tour, provoquera la chute des prix que les entreprises, hélas, ne pourront pas supporter. Certaines de ces entreprises disparaîtront ou se trouveront dans une situation de précarité les obligeant à réduire le personnel notamment. La crise s'installe. Elle va toucher la totalité ou une partie de l'économie du pays qui va connaître une phase de récession qui mettra fin au cycle de croissance. Il faut impérativement en initier un autre lui succédant. C'est ce qui fait dire que le capitalisme est un système instable en raison de ces fluctuations. Pour mettre fin à la récession, seule une autre innovation majeure permettra d'initialiser un autre cycle de croissance qui suivra le même cheminement que précédemment. L'exemple de la firme Nokia est révélateur.

Cette firme a été le moteur de développement de l'économie finlandaise dans la première décennie de l'an 2000 qui a profondément misé et investi sur la recherche scientifique. Durant cette période, l'économie finlandaise a connu une forte expansion par le nombre d'entreprises créées pour accompagner cette innovation de téléphonie portable. Son cycle de croissance a permis une nette augmentation du PIB mais l'expansion a été freinée par la concurrence chinoise et sud-coréenne notamment. La firme a été obligée de se restructurer sans aboutir d'ailleurs aux résultats escomptés. Elle a, par la suite, été rachetée par Google.

La recherche scientifique est de nature endogène, d'externalités positives

Ce qui vient d'être exposé montre clairement que la recherche scientifique, génératrice d'innovations est inévitablement un facteur de croissance économique d'approche endogène où certaines activités généreraient des externalités positives profitables à l'ensemble de la société. En d'autres termes, toute innovation aura pour effet de provoquer une nouvelle situation économique profitable à l'ensemble de la population (l'exemple du futur vaccin contre le virus Covid-19 est révélateur de cette situation). Pour que ces externalités positives soient à forte résonance, l'État interviendra sur plusieurs fronts. Tout d'abord, il sera appelé à mettre en œuvre une politique de recherche scientifique cohérente, résultat d'une analyse approfondie des besoins que d'un simple postulat ou constat, et investir dans les infrastructures lourdes, les technopoles et les dépenses publiques en recherche-développement. Il permettra aussi au secteur privé d'investir et de financer la recherche scientifique, en lui concédant des mesures incitatives concrètes pour une période donnée. Il assurera aussi la protection des productions scientifiques, car tout marché est imparfait et ne permet pas de protéger les découvertes ; sinon, certaines entreprises ne trouveraient aucun intérêt à faire de la recherche. S'il est amené à financer la recherche sur fonds publics, l'État veillera sur la destination des fonds consentis pour qu'ils ne partent pas vers des besoins non rentables ou des projets non structurants.

Et l'impact du Covid-19 ?

La pandémie de Covid-19 compte désormais sur toute planification économique. D'un autre point de vue, cette pandémie a provoqué une variation imprévue et brutale aussi bien sur la demande des biens et des services que sur leur offre. On est en présence de chocs de demande et d'offre pour reprendre le langage des économistes. Le choc d'offre a eu pour conséquence le ralentissement de la production mondiale que les outils classiques de politique économique ne peuvent hélas amortir.

Un autre méfait attendu de ce choc est la désorganisation des chaînes de production qui entraînerait des ruptures de stock dont la conséquence est la paralyse temporaire de l'économie mondiale. Cela durera le temps que mettront les chaînes de production pour se réorganiser, laissant au passage nombre d'entreprises sur le carreau, condamnées à l'incapacité de produire.

Concernant le deuxième choc relatif à la demande, il n'est pas tout à fait visible car les revenus ne se sont pas effondrés bien que la demande pour de nombreux domaines ait fortement diminué (exemple : la restauration, l'hôtellerie, les agences de voyages, la formation continue des travailleurs) ; mais elle a amené les ménages à reconsidérer leurs dépenses et augmenter leur épargne car les agents et les ménages dépensent moins (magasins fermés, voyages suspendus…). La pandémie de Covid-19 si elle a permis une certaine réorganisation des affaires des ménages et des acteurs économiques, il n'en demeure pas moins qu'elle va entraîner des coupes budgétaires. La prudence des décideurs est de taille car réduire la part consacrée à la recherche scientifique, qui demande d'ailleurs à être augmentée, ne permettrait pas la naissance des innovations majeures capables de mettre fin aux malheurs de l'économie d'un pays.

Le rôle des structures institutionnelles, cas de l'Algérie

Dans les années soixante-dix, en Algérie, alors que l'économie du pays n'avait à peine qu'une douzaine d'années d'âge, la mise en place des moyens de production, de formation et de recherche n'a jamais été aussi retentissante que lors de cette période lorsque le commissariat au plan officiait par des plans quadriennaux et quinquennaux dont la mise en œuvre avait marqué de réels progrès. Cette structure institutionnelle posait dans toute son acuité les problèmes de développement du pays tels que l'enseignement, la recherche, l'industrialisation, l'agriculture, la médecine et le paramédical, les équipements, les infrastructures lourdes et l'environnement. C'est dans cette période que sont créés les grands ensembles industriels ou de services (hôtellerie et tourisme, notamment) et les grandes entreprises qui tiennent la route jusqu'à aujourd'hui (Sonatrach, Sonelgaz,…). C'est dans cette période aussi que les grands ensembles de formation universitaire, d'apprentissage et d'éducation ont été créés et permirent le lancement de grandes filières de formation telles que l'informatique, les hydrocarbures, les sciences exactes, les sciences humaines, les sciences médicales… C'est dans cette période aussi que sont créées les entités de recherche scientifique. Toutes les réalisations ont abouti à la formation d'une génération de cadres et de scientifiques qui ont permis au pays de traverser les difficiles parcours marqués par des soubresauts et faits extra-économiques.

C'est aussi à travers cette génération que des pays étrangers ont su attirer un nombre conséquent de cette ressource humaine. Aujourd'hui, le retour d'une structure du type commissariat au plan permettrait, sans aucun doute, une meilleure prise en charge des innombrables projets et initiatives tracés par le gouvernement.

La pandémie de Covid-19 si elle a permis une certaine réorganisation des affaires des ménages et des acteurs économiques, il n'en demeure pas moins qu'elle va entraîner des coupes budgétaires. La prudence des décideurs est de taille car réduire la part consacrée à la recherche scientifique, qui demande d'ailleurs à être augmentée, ne permettrait pas la naissance des innovations majeures capables de mettre fin aux malheurs de l'économie d'un pays.

Conclusion

La recherche scientifique est un facteur dominant de croissance. Elle s'inscrit dans un modèle classique de développement économique selon laquelle la recherche fondamentale nourrit la recherche appliquée qui, à son tour, permet des innovations capables de favoriser la naissance de cycles de croissance. Basée sur la production des connaissances soumises à l'amélioration rapide, la recherche scientifique est de nature endogène, apte à créer des externalités positives indispensables à l'amélioration des conditions de vie de ses habitants, comme elle le fait depuis des siècles. Les pays qui consacrent un faible pourcentage de leur PIB à la recherche scientifique sont automatiquement des pays qui souffrent de retards technologiques chroniques. Il est montré la forte corrélation entre dépenses publiques en recherche et développement et le taux de croissance moyen du PIB qui est un agrégat comprenant toutes les valeurs ajoutées de tous les agents économiques dans un pays, et dont la variation d'année en année montre la croissance économique. À cet égard et concernant l'Algérie, le pourcentage de la recherche dans le PIB est en augmentation constante depuis plusieurs années, mais reste toujours à un niveau faible, nettement insuffisant pour provoquer des externalités positives nécessaires au déclenchement d'un cycle de croissance économique durable. Pour l'année 2019, l'Algérie s'est classée 113e sur 129 pays que l'OMPI (Organisation mondiale de la propriété individuelle) a analysés sur la base des brevets déposés.

C'est un classement qui a au moins un sens, celui de montrer que l'Algérie figure parmi les nations innovatrices. Il appartient aux différentes organisations concernées du pays de relever le défi par un réel projet de société qui incite à la science.

B. K.

(*) Professeur des universités. Université de M'Sila.

LIBERTE

UNIVERSITÉ MOULOUD-MAMMERI DE TIZI OUZOU

Sit-in des enseignants vacataires

Ils veulent attirer l'attention de l'opinion publique sur leur marginalisation et réitérer leur revendication portant droit au recrutement direct.

Les enseignants vacataires exerçant à l'université Mouloud-Mammeri de Tizi Ouzou sont revenus à la charge, jeudi 1er octobre, en observant un sit-in devant la maison de la presse de la ville pour, affirment-ils, attirer l'attention de l'opinion publique sur la marginalisation des enseignants vacataires et afin de réitérer leur revendication portant droit au recrutement direct.

"Nous avons organisé ce sit-in de protestation devant la maison de la presse de Tizi Ouzou pour afin d'attirer l'attention de la presse locale, et à travers elle l'opinion publique concernant notre revendication du droit au recrutement direct des titulaires des diplômes de doctorat et magistère", a expliqué le coordinateur local des titulaires et étudiants en doctorat et magistère, Khaled Amirouche.

Non sans dénoncer *"l'exploitation inacceptable de ces enseignants qui sont payés à raison de 8000 DA/mois versés avec un retard de deux ans"*. Dans une déclaration rendue publique durant ce même rassemblement, ces enseignants ont également réagi aux propos du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique qui, ont-ils indiqué, compte intégrer les titulaires de doctorat dans les différents autres secteurs d'activités, publics et privés. *"Nous considérons que de telles mesures constitueraient une grave atteinte à la nature de leurs diplômes qui sont purement académiques et qui ne peuvent nullement être concernés par les dispositions du projet de doctorat professionnel que le ministre vise à mettre en place"*, ont-ils dénoncé. *"Nous invitons le ministre à assumer pleinement ses responsabilités et à reconnaître que les titulaires des diplômes de doctorat et de magistère sont aussi titulaires de postes, obtenus par un concours national, après que les universités ont exprimé leurs besoins quantitatifs et qualitatifs en enseignants chercheurs"*, ont-ils insisté. Dans le même sillage, ils ont estimé que *"le ministre, se vantant devant les députés de l'APN du recrutement prochain de 2800 enseignants chercheurs, devrait se rendre à l'évidence que ce chiffre avancé est dérisoire et ne pourra nullement venir à bout du manque flagrant en enseignants chercheurs dont souffrent toutes les universités"*. *"Ce déficit engendré par la politique de restriction budgétaire, adopté par les gouvernements successifs, a eu pour conséquence le gel de la création de nouveaux postes budgétaires durant les cinq dernières années, ce qui a favorisé le chômage de l'élite universitaire"*, ont-ils déploré.

Dans le même document, ces enseignants vacataires ont réitéré aussi leur engagement et leur détermination à poursuivre leur mouvement de protestation jusqu'à, affirment-ils, l'aboutissement de leur revendication de recrutement direct.

K. TIGHILT

Le Quotidien
Edition Nationale d'Information D'ORAN

TIZI OUZOU

Université : des enseignants contractuels protestent

Des enseignants contractuels de l'université Mouloud Mammeri se sont rassemblés, jeudi, au niveau de la maison de la presse de Tizi Ouzou pour exiger leur titularisation.

Les protestataires, titulaires d'un diplôme de magistère ou de doctorat, ont déploré la dégradation de la situation sociale de cette élite universitaire qui souffre de marginalisation. «Nous accomplissons notre mission contre un salaire modique de 8.000 DA que nous percevons avec un retard de pas moins de deux ans», ont-ils regretté lors de ce sit-in.